وازاء هذا الواقع الجديد، وبتأثيره، بدأ جدل سياسي داخل اسرائيل، شاركت فيه القوى السياسية المنظمة كافة، والفعاليات الاجتماعية والثقافية والاوساط الشعبية الواسعة، فتنوّعت الآراء، وتباينت المواقف، وأصبحت الموضوعة السياسية، وتحديداً مستقبل العلاقة بالمناطق المحتلة، تتصدّر قائمة الاهتمامات الشعبية، والرسمية، في اسرائيل. ذكر كاتب اسرائيلي: «ان احدى الظواهر الهامّة التي تواكب الانتفاضة في المناطق [المحتلة] هي الظمأ الذي أوجدته الى تفكير سياسي جديد»(٢). وذكر كاتب آخر اسرائيلي، انه بفعل الانتفاضة، فان «اسئلة، لم تسأل منذ العام ١٩٦٧، تطرح، الآن، في كل منزل في اسرائيل»(٣).

ان نقطة البداية للتفكير السياسي الجديد الذي فرضته الانتفاضة، هي الاقرار باستحالة العودة الى زمان ما قبل الانتفاضة. وهنا تبرز مقولتان تنتميان الى زمان ما قبل الانتفاضة، استطاعت الجماهير الفلسطينية، بنضالاتها وتضحياتها، ان تتجاوزها الى غير رجعة. الاولى هي مقولة التعايش العربي ـ الاسرائيلي، والتي روّج لها الصهيونيون طويلاً، للتغطية على استمرار احتلالهم للضفة والقطاع. فبعد أكثر من عامين من الاشتباك الدموي المتواصل بين الجماهير الفلسطينية، من جهة، وقوات الجيش والشرطة والمستوطنين الصهيونيين، من جهة أخرى، لم يعد لمقولة التعايش أي محتوى سياسي واقعي، أو اخلاقي، واصبح الفصل بين الطرفين ضرورة تقتضيها حالة العداء المستحكم والكراهية المتبادلة، والاصرار الفلسطيني على نيل الاستقلال الوطني. كتب الصحفي الاسرائيلي يورام بيري: «ان الاعتقاد الساذج بأن من الممكن قيام تعايش سلمي في المناطق [المحتلة] قد تبدّد. وهذا ما يبدو في نظر الذين يرون الواقع، لا هؤلاء الذين يعيشون أسرى أمانيهم»(٤). أمّا المقولة الثانية، فتتصل بتصوير الصراع وكأنه صراع حدود، أو مصالح متضاربة، بين اسرائيل والدول العربية، وان التعبيرات الفلسطينية لهذا الصراع لا تعدو كونها امتداداً للصراع الخارجي. وتجاه حالة المقاومة الجماهيرية الفلسطينية الشاملة للاحتلال داخل الوطن المحتل، وبعد سقوط مئات الشهداء، وعشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين، لم يعد بمقدور اسرائيل الفصل بين المتحاربين وغير المتحاربين، أو تسويق مزاعمها السابقة حول «مجموعات ارهابية»، أو «أفراد محرّضين مرتبطين بدول عربية». فالصراع، بصورته الراهنة، كما تجسّده الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، هو صراع شامل بين الجماهير الفلسطينية، بكل فئاتها الاجتماعية، وبين الاحتلال، بكل تعبيراته، العسكرية والسياسية والاقتصادية. وهذه حقيقة أرغمت العديد من المسؤولين في اسرائيل، ومنهم وزير الدفاع، اسحق رابين، على الاعتراف بأن «المواجهة في المناطق [المحتلة] هي بين كيانين قوميين متعاديين، يختلفان من الناحية الدينية والقومية، ولهما تطلعات متناقضة»(٥).

وهكذا، فان الاساس الذي انطلق منه الفكر الاسرائيلي الجديد، يرتكز، الى حدّ بعيد، على حقيقتين اصبحتا ماثلتين للعيان، هما: وجود كيانين متناقضين من حيث الانتماء والمصالح والتطلعات؛ وان احتمالات تعايشهما، ضمن وضعية ما قبل الانتفاضة، لم تعد ممكنة أو مقبولة؛ وبالتالي، فثمة ضرورة ملحّة للبحث عن مخرج من الوضع الراهن، الذي بات استمراره صعباً للغاية، ويهدّد بعواقب خطيرة.

غير ان ما تجدر الاشارة اليه، هنا، هو ان انطلاق القوى السياسية من أساس مشترك تقريباً في رؤيتها الراهنة الى الصراع، لا يعني، بالضرورة، وصول هذه القوى الى استنتاجات مشتركة، أو حلول موحّدة، كما سيتضح لاحقاً.

فاسرائيل تضمّ تشكيلة واسعة من القوى الشعبية والحزبية متباينة الخلفيات والمصالح.